كتاب

التهذيب

في علم الإعراب

تأليف

مولانا أمير المؤمنين الهادي لدين الله رب العالمين
الحسن بن يحيي القاسمي المؤيدي
رحمه الله ورضي عنه

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

تم الصف والإخراج بمركز النور للدراسات والبحوث

اليمن - صعدة ص. ب (٩٠٢٣٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمةُ: قولٌ مفردٌ. والقولُ: هو اللفظُ الدالُّ على معنىً. واللفظَ: الصوتُ المشتملُ على بعضِ الحروفِ. والمفردُ: ما لا يدلُّ جزءُ لفظهِ على جزءِ معناه.

وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.

الكَلِمُ: ما تركبَ مِن ثلاثِ كلماتٍ فصاعداً.

الكلامُ: ما تضمن كَلِمَتيْنِ بالإسْنَادِ. والإسنادُ: هوَ نسبةُ أَحَدِ الجُزأَينِ إلى الآخَرِ لإفادةِ المخاطَبِ

والجملةُ: هي اللفظُ المركبُ الاسناديُّ أفادَ أم لا.

الاسمُ: ما دلَّ على معنىً في نفسهِ غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ويعرفُ: بألْ، والتنوينِ، والإسنادِ إليهِ، والإضافةِ.

فألْ اسميةٌ وحرفيةٌ، فالاسميةُ هي الداخلةُ على اسمَي الفاعلِ والمفعولِ. الحرفيةُ: معرِّفةٌ وغيرُ معرِّفةٍ. فالمعرِّفةُ: عهديةٌ وجنسيةٌ.

العهديةُ ثلاثةٌ: ذِكريٌّ وذِهنيٌّ وحَضُوريٌّ. الذِكْرِيُّ: ما تَقدمَ ذِكرُه لفظاً أو معنىً أو حكماً. والجنسيةُ: ثلاثةٌ؛ لأنَّها إمَّا لاستغراقِ جميعِ الأفرادِ، أو لاستغراقِ صفاتِه، أو لبيانِ الماهيةِ. وغَيرُ المعرِّفةِ: الدَّاخِلةُ على الأعلامِ.

التَنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخِرِ لفظاً لا خطاً، وهو خمسةٌ: تمكينٌ، وتنكيرٌ، وعوضٌ، ومقابلةٌ، وترنُّمٌ. التنكيرُ: يختصُّ بأسماءِ الأفعالِ وما آخِرُه وَيْهِ. والعوضُ أربعةٌ: عن حرفٍ، وعن مفردٍ، وعن جملةٍ، وعن جُمَلٍ. التَّرنُّمُ: غيرُ مختصٍّ بالإسْمِ وهوَ الَّذي يَلحقُ بآخِرِ الأبياتِ، والأنصافِ المصرَّعةِ لتحسينِ الأَنشادِ.

الإِسمُ: ينقسمُ إلى معرفةٍ ونكرةٍ، وإلى ظاهرٍ ومضمرٍ وإلى مفردٍ، ومركبٍ، ومثنّى، ومجموعٍ، وإلى مذكرٍ، ومؤنثٍ، وإلى مُعربٍ ومَبنيٍ.

المعرفةُ: ما وُضِعَ لِشَيءٍ بعينِهِ. وهيَ المضمرُ، والعلمُ والإشارةُ والموصولُ، وذو اللامِ والمضافُ إلى أحدِها معنىً، والنكرةُ المقصودةُ في النداء.

العَلَمُ: ما وُضِعَ لِشيءٍ بعينِه غيرَ مُتَنَاوِلٍ غَيرَه بوَضْعٍ واحدٍ. النكرةُ: ما وضِعَ لِشيءٍ لا بعينِهِ.

الظاهرُ: ما دلَّ بمُجرَّدِ لفظِهِ علَى ذاتِه، وبإعرابِهِ على معناهُ وهو عشرةٌ: المجموعاتُ الثلاثةُ، والمثّنى، والمفردُ المنصرفُ وغيرُ المنصرفِ، والمنقوصُ، والمقصورُ، والمضافُ إلى ياءِ النفسِ، والأسماءُ الستةُ، وهي: أبُوكَ، وأخُوكَ، وحَموكِ، وهَنوكَ، وفُوكَ، وذو مالٍ. المنصرفُ: هوَ المتمكنُ الذي لمْ يُشْبِهِ الحرفَ فيُبنَى ولاَ الفعلَ فيمتنعُ من الصرفِ.

غيْرُ المنصرِفِ: ما فيهِ علتَانِ من تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامَها ويجمعُها.

وزنُ المركبِ عجمةٌ تعريفُها عـدلٌ ووصـفٌ الجمعِ زدْ تأنيثاً

وما يقومُ مقامَهُما: الجمعُ وألِفَا التَّأنيثِ. وتتعيّنُ العَلَميَّةُ معَ التركيبِ والتأنيثِ والعجمـةِ في العجميـةِ. ويشترطُ فيها: زيادةٌ على الثلاثةِ أو تَحرُّكُ الأوسطِ.

ويُشْترطُ في الصفةِ: أصالتُها وعدمُ قبولِها التاءَ. والمُركَّبُ أَن لا يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ. وشرطُ تحتُّمِ تأثيرِ التأنيثِ المعنويِّ زيادةٌ على الثلاثةِ أو تحَرُّكُ الأوسطِ أو العُجمَةُ.

والألفُ والنونُ إنْ كانا في صفةٍ فانتفاءُ فعلانَةَ، وقيلَ وجودُ فَعْلَى.

والعدلُ: خروجُهُ عن ضيغتِهِ الأصليةِ تحقيقاً، أو تقديراً، وحُكمهُ أنْ لا كسرَ ولا تنوينَ. ويجوزُ صرفُهُ للضرورَةِ، أو التناسُبِ. وجميعُهُ باللامِ، والإضافةِ ينجرُّ بالكسرةِ.

المقصورُ: كلُّ اسمٍ آخرُهُ ألِفٌ لازمةٌ قبلَها فتحةٌ.

والمنقوصُ: كلُّ اسمٍ آخرُهُ ياءٌ خفيفةٌ قَبلَها كَسرةٌ.

المثّنى: مالحقَ آخرَهُ ألفٌ أوياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها ونونٌ مكسورةٌ. المَجْمُوعُ: ما دلَّ على آحادٍ مقصودةٌ بحروفِ مفرَدِهِ بتغييرٍ مَّا. وهو صحيحٌ ومكسَّرٌ.

فالصحيحُ: لمذكَّرٍ ومؤنثٍ. المذكرُ: ما لحقَ آخرَهُ واوٌ مضمومٌ ما قبلَها أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها ونونٌ مفتوحةٌ.

والجمعُ المؤنثُ السالِمُ: ما لحقَ آخرَهُ ألفٌ وتاءٌ. جمعُ التكسيرِ: ما تغيرَ بناءُ واحدِهِ مُطلقاً. المؤنثُ: ما فيه علامةُ تأنيثٍ لفظاً أو تقديراً. والمذكرُ: بخلافِهِ. وعلامةُ التأنيثِ: التاءُ والألفُ مقصورةً أو ممدودةً. وهو حقيقيٌّ ولفظيٌّ. فالأولُ ما بإزائِهِ ذَكَرٌ في الحيوانِ. واللفظيُّ بخلافِهِ.

المعربُ: هو المركبُ الذي لم يُشْبِه مبنيَّ الأصلِ. وحكمُهُ أنْ يختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ الداخلةِ عليهِ لفظاً أ تقديراً.

والإعرابُ: ما اختَلَفَ آخرُهُ بهِ ليدُلَّ على المعاني الْمُعْتَورَةِ عليهِ.

وأنواعُهُ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ.

العاملُ: ما بهِ يتقوَّمُ المعنى المقتضِي للإعرابِ. وهوَ لفظيٌّ ومعنويٌّ، فالمعنويُّ الابتداءُ والتجردُ، واللفظيُ فعلٌ وهوَ الأصلُ وحرفٌ.

وشِبْهُ الفعلِ: وهوَ صفةٌ وغيرُ صفةٍ. فالأولُ: اسمَي الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المشبَّهَةُ، والمنسوبُ، واسمُ التفضيلِ. والثاني: المصدرُ واسمُ الفعلِ، ومعنى الفعلِ، واسمُ الإشارةِ، والاسمُ المميِّز.

اسمُ الفاعلِ: ما اشتُقَّ من فعلٍ لمنْ قامَ بهِ بمعنى الحدوثِ، وصيغتُهُ على ضاربٍ (في الثلاثي) ومُخْرِجٍ (في الرباعي) ويعملُ عملَ فعلِه بشرطِ معنى الحالِ أو الاستقبالِ، والاعتمادِ على صاحبِهِ أو حرفِ النّفيِ، أو الاستفهامِ، فإنْ دخلتِ اللامُ عمِلَ بمعنى الْمُضيِّ وما حُوِّلَ منهُ للمبالغةِ كضرَّابٍ وضَروبٍ، ومِضْرابٍ، وفَعِيلٍ وفَعِلٍ مثلُهُ.

اسمُ المفعولِ: ما اشتُقَّ من فِعلٍ لمن وقعَ عليهِ. وصيغتُهُ على مفعولٍ (في الثلاثي) ومُفْعَلٍ (في

رباعي) ويعمل عمل فعله المغيّر الصيغة بشرطي اسم الفاعل.

الصفةُ المشبّهةُ: ما اشتُقّ من فعلٍ لازمٍ لمن قامَ به على معنى الثبوتِ وتعملُ بشرطِ الاعتمادِ. فترْفعُ على الفاعليّةِ، وتنْصُبُ على التّمييزِ في النكرةِ، وعلى التشبيهِ بالمفعولِ في المعرفةِ.

اسمُ التفْضيلِ: ما اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بالزيادةِ على غيرهِ، ولا يبْنَى إلاَّ مِن فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ ليس بلوْن ولا عيبٍ ظاهرٍ. فإنْ قُصِد غيرُهُ تُوُصِّل إليهِ بأشَدَّ ونحوهِ. ويستعملُ: بمِنْ أو باللامِ أو مُضافاً. ويعملُ الرفعَ في فاعِلِه الْمُضمَرِ ولا يعملُ في مُظْهَرٍ إلاَّ في نحوِ مسألةِ الكُحْلِ فَيَرفَعُ فاعلَه ويَنْصُبُ ما بعده على التمْييزِ.

المصدرُ: اسمُ الحدثِ الجاريْ على الفعلِ. ويعملُ عملَ فعلِهِ إذا لم يكنْ مفعولاً مطلقاً. ولا يتقدمُ معمولُهُ عليهِ.

المعرَبُ: لفظيٌّ، وتقديريٌّ، فاللفظيُّ: إما بحركةٍ أو حرفٍ فالمفردُ المنصرفُ، والجمعُ المكسَّرُ المنصرفُ: بالضمَّةِ رفعاً والفتحَةِ نصباً والكسرةِ جراً. جمعُ المؤنثِ السالِمِ بالضمةِ والكسرةِ. غيرُ المنصرفِ بالضمةِ والفتحةِ. الأسماءُ الستةُ بشرطِ إضافتِها إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ بالواوِ والألِفِ والياءِ.

المثنى وكِلا مضافاً إلى مضمرٍ واثنانِ بالألِفِ والياءِ. جُمْعُ المذكرِ السالِمِ وأُولوْ وعشرونَ وأخواتِها بالواوِ والياءِ.

التقديرُ: فيما تعذَّرَ وهوَ المقصورُ، والمضافُ إلى ياءِ النفسِ مطلقاً أو استُثْقِلَ وهوَ المنقوصُ رفعاً وجراً. ونحوُ مُسْلِمِيَّ رفعاً.

المرفوعاتُ: ما اشتَملَ على علَمِ الفاعليةِ. وهيَ الفاعلُ ونائبُهُ والمبتَدأُ وخبرُهُ، وخبرُ إنَّ وأخواتِها، وخبَرِ لا التي لنفيِ الجنسِ، واسمُ ما ولاَ المشبَّهتَيْنِ بلَيسَ، وتابِعُ المرفوعاتِ.

الفاعلُ: ما أُسْنِدَ الفعلُ أو شبهُهُ إليه وقُدِّم عليه على جهةِ قيامِهِ بِهِ، والأصلُ فيهِ أنْ يلي فعلَهُ. وقد يتأخرُ، ويجبُ تقديمُهُ إذا انتفا الإعرابُ لفظاً فيهما والقرينةُ، أو كانَ مضمراً متصِلاً أوْ وَقعَ مفعولُهُ بعد إلاَّ أو معناها أو أضيفَ المصدرُ إليهِ.

ويجبُ تأخيرُهُ إذا اتصلَ بهِ ضميرُ مفعولٍ، أو وقعَ بعدَ إلاَّ أو مَعناها أوِ اتَّصَلَ مفعولُهُ بالفعلِ وهو غيرُ متَّصِلٍ، أو أُضِيفَ المصدرُ إلى المفعولِ. وقد يُحذَفُ الفعلُ جوازاً لقرينةٍ. ووجوباً بعدَ حرفِ الشرطِ وحرفِ التحضيضِ، مع وجودِ المفسِّرِ.

النائبُ عنِ الفاعلِ: هو كلُّ مفعولٍ حُذفَ فاعلُهُ وأُقيمَ هوَ مقامَهُ، فإنْ لم يوجدِ المفعولُ فينوبُ ما اختَصَّ وتَصرَّفَ من ظرفٍ أو مجرورٍ أو مصدرٍ.

المبتدأُ: اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ هو المجَرَّدُ عن العواملِ اللفظيةِ مُسْنداً إليهِ. والصفةُ: هي الواقعةُ بعدِ حرفِ النفيِ وألِفِ الاستفهامِ رافعةً لظاهِرٍ.

والخبرُ: هو المجردُ المسندُ المغايرُ للصفةِ المذكورةِ.

والأصلُ في المبتدإ التقديمُ والتعريفُ والذكرُ. وقد يتأخرُ جوازاً ويَجبُ تَقديمُه إذا كانَ لهُ صدرُ الكَلامِ أو كَانَا مَعرِفتَين، أو مُتساويينِ أو كانَ الخبرُ فِعلاً لهُ أو قُرنَ الخبرُ بإلاَّ أو مَعناها.

ويجبُ تَقديمُ الخبرِ إذا كانَ لهُ صدرُ الكلامِ، أو مُصَحِّحاً للمبتدإ أو لِمتعلقِهِ ضَميرٌ في المبتدإ أو يكونُ خبراً عن أَنَّ. وقَدْ يكونُ المتبدأُ نكرةً إذا خَصَّ أو عَمَّ. وقدْ يُحذفُ جوازاً لِقرينةٍ، وقد يتضمّنُ معنى الشرطِ فيصحُّ دخولُ الفاءِ في الخبرِ.

والأصلُ في الخبرِ الإفرادُ والذكْرُ. وقد يكونُ جُملةً فلا بُدَّ من رابطٍ إلاَّ إذا كانتِ الجملَةُ نفسَ المبتدإ في المعنى. وقد يُحذفُ. والروابطُ: الضميرُ، والإشارةُ، وإعادةُ المبتدإ بلفظِهِ، والعمومُ وقدْ يُحذفُ جوازاً وَوُجوباً فيما التُزِمَ في مَوضِعِه غَيرُهُ مِن جوابِ لولاَ والقسمِ والحالِ الممتنعِ كونُها خبراً، وبعد واوِ المصاحبةِ.

خبرُ إنَّ وأخواتِها: هو المُسندُ بَعدَ دُخولِها، وأمرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدأِ إلاَّ في تقديمِهِ غيرَ ظرفٍ. خبرُ لا الَّتِي لِنفيِ الجنسِ: هو المسندُ بعد دخولِها. اسمُ مَا ولاَ المشبَّهَتَيْنِ بليسَ: هو المسندُ إليه بعد دُخولِهما.

المنصوباتُ: ما اشتَملَ على علَمِ المفعوليةِ. وهيَ: المفاعيلُ الخمسةُ، والحالُ والتمييزُ، والمستثنى، وخبرُ كانَ وأخواتِها واسمُ إنَّ وأخواتِها، والمنصُوبُ بلاَ الَّتِي لِنفيِ الجِنسِ، وخبرُ مَا ولَا المشبَّهتينِ بليسَ وتابعُ المنصوباتِ.

المعفولُ المطلقُ: هو اسمُ ما فعلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ، ويكونُ للتوكيدِ، والنوعِ والعددِ، وقد يكونُ بغيرِ لفظِهِ، وقد يُحذفُ فعلُه جوازاً لِقرينةٍ ووجوباً في سبعةِ مواضِعَ:

الأولُ كلُّ مصدرٍ أضيفَ إلى فاعِلِهِ أو مَفعولِهِ لا لبيانِ النوعِ، أو ذُكِرَ بعدَهُ فاعلُهُ أو مفعولُهُ بحرفٍ من حروفِ الجرِّ.

الثاني: ما وقعَ مُثْبتاً بعدَ نفيٍ أو معناهُ داخلٍ على اسمٍ لَا يَكونُ خبراً عنهُ أوْ وَقعَ مكرراً.

الثالثُ: ما وقعَ تفصيلاً لأثَرِ مضمُونِ جملةٍ مُتقدمةٍ.

الرابعُ: ما وقعَ للتشبيهِ عارضاً بعدَ جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناهُ وصاحبِهِ.

الخامسُ: ما وقعَ مضمونَ جملةٍ لا مُحتَمَلَ لها غَيرُه.

السادسُ: ما وقعَ مضمونَ جملةٍ لها مُحتَمَلٌ غيرُه.

السابعُ: ما وقعَ مثنّى.

المفعولُ بهِ: ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ، وقدْ يتقدمُ على فعلِهِ جوازاً وَوجوباً، وقد يُحذفُ الفعلُ جوازاً لِقرينةٍ، ووجوباً سَماعاً مثلُ امْرَءاً ونفسَهُ، وقياساً في ثلاثةِ أبوابٍ:

الأولُ المنادى وهوَ المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنَابَ أدعُو لفظاً أو تقديراً، وهو معربٌ ومبنيٌّ، فالمبنيُّ: المفرَدةُ الْمَعْرِفَةُ، والنكرةُ المقصودةُ يُبنَيَان على

مـا يُرفعـانِ بـهِ لفظـاً أو تقديـراً، إلاّ لِلُحُـوق ألـف الاستغاثةِ فعلى الفتحِ أو دخولِ لامِها فعلى الخفض.

والمعربُ: المضافُ وشِبْهُهُ، والنكرةُ غيرُ المقصـودة. وإعرابُهَا إعرابُ المعفولِ بهِ.

المشبهُ بالمضافِ: هـوَ كـلُّ اسْمـينِ ارتبَـطَ أحدُهُمـا بـالآخَرِ علـى غيرِ جهـةِ الإضافـةِ، وتقُـولُ يـا غـلامُ بالثلاثِ وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألِفِ، ويا أَبتِ ويـا أمَّتِ ويا بن أمَّ ويـا ابـن عـمَّ بفتـحٍ وكسرٍ وإلحـاقُ الألفِ أو الياءِ للأولَين قبيحٌ وللآخِرَينِ ضعيفٌ.

ويَجَري ما أُفرِدَ أو أضيـفَ مقرونـاً بـألْ مـن نعـتِ المبنيِّ وتأكيدِهِ وبيانِهِ ونسَقِهِ المقرونِ بأل على لفظِهِ أو محلِّهِ، وما أُضيفَ مجرَّداً على محَلِّهِ.

ونَعـتُ أيٍّ علـى لفظِـهِ، والبـدَلُ والمنسـوقُ المجـرَّدُ كالمنادَى المستقلِّ مطلقاً. ولـك في نحـوِ يـا زيـدُ زيـدَ اليعمُلاتِ فتحُهُما أو ضَمُّ الأول.

وترخيمُ المنادى المعْرفةِ جائزٌ، وهو حذفٌ في آخِره تخفيفاً، فذُو التاءِ مُطلقاً وغـيرُهُ إذا كـانَ علمـاً زائـداً

علی الثلاثةِ مَبنیاً علی الضَمِ، ویجوزُ ضمُّهُ ویحذفُ من نحوِ سلمانَ ومنصورٍ ومسکینٍ حرفان، ومن نحوِ معدي کَرِبَ الکلمةُ الثانیة.

الثاني: ما أُضمِرَ عاملُهُ علی شریطةِ التفسیرِ وهوَ کلُّ اسمٍ بعَدَهُ فعلٌ أو شِبهُهُ مشتغلٌ عنهُ بضمیرِهِ أو مُتعلِّقِهِ لو سُلِّطَ علیهِ هوَ أو مناسِبُه لنَصَبَهُ، وهو أربعةُ أقسامٍ:

قسمٌ یُخْتارُ فیهِ الرفعُ بالإِبتداءِ وهوَ عندَ عدمِ قرینةِ خِلافِهِ أو عِندَ وجودِ أقوی منهَا کإمَّا مع غیر الطلبِ وإذا للمفاجأةِ وقسمٌ یُختارُ فیهِ النصبُ بالعطفِ علی جملةٍ فعلیةٍ وبعدَ حرفِ النفيِ وألِفِ الاستفهامِ، وإذا الشرطیةِ وحیثُ، وفي الأمرِ والنهيِ.وقسمٌ یَستوي فیه الأمْرانِ مثلُ زیدٌ قام وعمروٌ أکرمتُهُ. وقسمٌ یجبُ فیهِ النصبُ بعدَ حرفِ الشرطِ وحرفِ التحضیضِ.

الثالِثُ: التحذیرُ وهو تنبیهُ المخاطَبِ علی مکروهٍ لیحذَرَهُ، وهو ضمیرٌ

منفصلٌ معمولٌ بتقديرِ إتّقْ تحذيراً مما بعدَهُ أو ذُكِر المحذّرُ منهُ مَكرَّراً معمولاً للمحذوفِ، ومثلُه الإغراءُ وهوَ تنبيهُ المخاطَبِ على محبوبٍ ليلزمَهُ نحوُ دونَكَ وعليكَ ما بقِيَ. انتهى الجزء الأول.

المفعولُ فيهِ هوَ: ما فُعلَ فيهِ فعلٌ مذكورٌ من زَمانٍ أو مكانٍ وشرطُ نصبهِ تقديرُ في وضرفُ الزمانِ كلُّها تقبلُ ذلكَ وكذا الْمُبْهُمُ منْ المكانِ كالجهاتِ الستِّ. المفعولُ له هوَ ما فُعلَ لأجلِهِ فعلٌ مذكُورٌ وشرطُ نصبهِ تقديرُ اللاّمِ، وإنما يجوزُ حذفُها إذا كانَ مصدراً لحدثٍ شاركَهُ وقتاً وفاعلاً.

المفعولُ معهُ: هوَ المذكورُ بعدَ الواوِ لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظاً أو معنىً، ولكَ العطفُ والنصبُ في مثلِ جئتُ أنا وزيدٌ وزيداً.

الحالُ: ما تُبيِّنُ هيئَةَ الفاعلِ، أو المفعولِ بهِ لفظاً أو معنىً وعاملُها الفعلُ أو شِبهُهُ أو مَعناهُ، ولا تتقدمُ على عاملِها المعنويِّ ولا على صاحبَها المجرورِ

وشرطُها: أن تكونَ نكـرةً، وصاحبُهـا معرفـةٌ غالبـاً، فإن كانت نكرةً وجب تقديمُها.

والأصلُ في الحالِ الإفرادُ، وقد تكونُ جملةً، ويجوزُ حذفُ عاملِهَا ويجبُ في المؤكِّدةِ لمضمونِ جملةٍ اسميةٍ، وفيما بُيِّنَ به ازديادٌ أو نقصـانٌ مقْرُونـةً بالفـاءِ أو ثـمَّ، وكضَرْبِي زيداً قائماً.

التمييزُ: ما يرفعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكـورةٍ أو مقدرةٍ وهو تمييزُ مفردٍ وجملةٍ، فالأولُ عـن مقـدار وغيرِهِ فالمقدارُ العددُ والوزنُ والذَّرعُ والكيْلُ، وغـيرُهُ كخاتمٍ حَديداً.

والثاني عن نِسبةٍ في جملـةٍ أو مـا ضَاهأَهـا، وهـوَ محوَّلٌ وغـيرُهُ، فـالمحوَّلُ إمـا عـن مبتـدأٍ أو فـاعلٍ أو مفعولٍ، وغيرُه نحوُ امتلأَ الإناءُ ماءًا.

ولا يتقدمُ التمييزُ على المفردِ.

المستثنى: متصـلٌ ومنقطـعٌ، فـالمتصلُ المخـرَجُ مـن مُتعـدِّدٍ لفظـاً أو تقديـراً بـإلاَّ وأخواتِهـا. والمنقطـعُ: المذكورُ بعدَها غيرَ مُخرَجٍ وهو أربعةُ أقسامٍ.

الأَولُ: منصوبٌ بعدَ إلاَّ إذا كانَ من كلامٍ تامٍ موجبٍ أو مقدماً على المستثنى منهُ، أو منقطعاً في الأكثرِ، أو كان بعدَ خلَى وعَدَى في الأكثرِ، وما خَلى وما عَدى، وليسَ، ولا يكونُ.

الثاني: يجوزُ فيه النصبُ ويُختارُ البدلُ إذا كانَ بعدَ إلاَّ في كلامٍ تامٍ غيرِ مُوجَبٍ، وإذا تعذَّرَ البدلُ على اللفظِ أُبدِلَ على الموضِعِ.

الثالثُ: على حسبِ العواملِ إذا كانَ غيرَ تامٍ وغيرَ موجَبٍ.

الرابعُ: مخفوضٌ بعدَ غيرٍ وسِوَى وبعدَ حاشا في الأكثرِ. وإعرابُ غيرٍ فيهِ كإعرابِ المستثنى بإلاَّ.

خبرُ كان وأخواتِها: هو المسنَدُ بعد دخولِها، ويتقدمُ على اسمِها معرفةً، ويُحذفُ عاملُهُ في مثلِ إنْ خيراً فخيرٌ، ولكَ في ذلكَ أربعةُ أوجهٍ ويجبُ في مثلِ أَمَّا أنتَ منطلِقاًانطلَقْتُ.

اسمُ إنَّ وأخواتِها: هو المسندُ إليهِ بعدَ دخولِها.

المنصوبُ بلا التي لنفيِ الجنسِ: هوَ المسندُ إليهِ بعدَ دخولِها، يليها نكرةً مضافاً أو مشبَّهاً بِهِ، فإن لم يكن مضافاً ونحوَهُ بُنِيَ على ما يُنْصَبُ بهِ.

وإن لم يكن نكرةً، أو لم يلِها وجبَ رفعُهُ وتكريرُهُ. وفي مثلِ: لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ باللهِ خمسةُ أوجهٍ: فتحُهُمَا، ونصبُ الثاني عطفاً على لفظِ الأولِ ولَا زائدةٌ، ورفعُهُ عطفاً على محلِّ الأولِ، وزيادةُ لا.

ورفعُهُما بابتِدائيةِ الأولِ، محذوفَ الخبرِ وابتدائيةِ الثاني وخبرُهُ - إلاَّ باللهِ.

ورفعُ الأولِ على ضَعْفٍ، وفتحُ الثاني، وتكونُ لا في الأول بمعنى ليسَ، وفي نحوِ لا رجُلَ ظريفٌ الثلاثةُ، وإلاَّ امتنعَ الفتحُ. وقد يُحذفُ اسمُها، وكذا خبرُها.

خبرُ ما ولا المشبَّهتَيْنِ بليسَ: هوَ المسندُ بعدَ دخولِهما، وإذا زيدتْ إنَّ معَ ما أوَ انتَقَضَ النفيُ بإلاَّ أو تقدمَ الخبرُ، أو معمولُهُ بطل العملُ.

المجروراتُ: ما اشتملَ على علَمِ المضافِ إليهِ. وهي ثلاثةٌ: مجرورٌ بالحرفِ لفظاً ومجرورٌ به تقديراً مراداً، ومجرورٌ بالتبعيةِ.

الإضافةُ: ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ بحيث يصيران كالاسمِ الواحدِ وهيَ معنويةٌ ولفظيةٌ. فالمعنويةُ: أَن يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ، أو صفةً مضافةً إلى غَيرِ معمولِها. وهيَ بمعنى اللاَّمِ، أو مِنْ أو في.

وتفيدُ تعريفاً مع المعرفةِ وتخصيصاً مع النكرةِ.

واللفظيةُ: أن يكونَ المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولِها، ولا تفيدُ إلاَّ تخفيفاً في اللفظِ.

ولا يُضافُ موصوفٌ إلى صفتهِ والعكسُ ولا اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليه في العمومِ والخصوصِ.

التوابعُ: كلُّ ثانٍ بإعرابِ سابقِهِ من جهةٍ واحدةٍ.

وهيَ: النعتُ، والعطفُ، والتأكيدُ، والبدلُ. النعتُ تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ، وهوَ حقيقيٌّ، وسَبَبِيٌّ، فالحقيقيُّ الوَصفُ بحالِ الموصُوفِ.

ويتْبعُهُ في أربعةٍ من أَنواعِ الإعرابِ والتعريفِ، والتنكيرِ، والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ.

والسَّبَبِيُّ الوصفُ بحالِ متعلِّقِهِ كمررْتُ برجلٍ حسنٍ غلامُهُ، فيتْبَعُهُ في اثنينِ من الخمسةِ الأُوَلِ، وفي البواقِي كالفِعلِ. والمضمرُ لا يوصفُ ولا يُوصَفُ بهِ. والموصوفُ أَعْرَفُ أو مساوٍ.

العطفُ: نسقٌ، وبيانٌ، فالأولُ تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبةِ مع متبوعِهِ يتوسطُ بينَهمَا أحدُ الحروفِ العشرةِ، وإذا عُطِفَ على المضمرِ المرفوعِ المتصلِ منْ غيرِ فصلٍ أُكدَّ بمنفصلٍ، وإذا عُطِفَ على المضمرِ المجرورِ أُعيدَ الخافضُ.

الثاني: تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضِّح متبوعَهُ. التأكيدُ تابعٌ يقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النِّسبةِ أو الشمولِ، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ فاللفظيُّ تكريرُ لفظِ الأول، والمعنويُّ كالنفسِ والعينِ وكلا وكُلٍّ وأجْمَعَ وأَكْتَعَ وأبْتَعَ

وأبْصَعَ، وإذا أُكدَ المضمرُ المرفوعُ بالنفسِ أو العينِ أُكدَ بمنفصلٍ.

البدلُ: تابعٌ مقصودٌ بما نُسبَ إلى المتبوعِ دونَهَ، وهو كلٌّ وبعضٌ واشتمالٌ وغلَطٌ. فالأولُ مدلُولُهُ مدلولُ الأولِ. والثاني جزؤُهُ. والثالثُ بينَهُ وبينَهُ ملابسةٌ بغيرِ الكُلِّيَّةِ والجُزْئيَّةِ. والرابعُ أن تَقصِدَ إليهِ بعد أن غلِطْتَ بغيرِه.

المبنيُّ: ما ناسبَ مبنيَّ الأصلِ، أو وقعَ غيرَ مركبٍ. ومبنيُّ الأصلِ الماضي، والأمرُ والحرفُ وحكمُهُ أن لا يختلِفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ إلاَّ محلاً، وألقابُهُ: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ، وهيَ: المضمراتُ والإشاراتُ والموصولاتُ وأسماءُ الأفعالِ، والأصواتُ والمركباتُ والكناياتُ وبعضُ الظروفِ.

المضمرُ: ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ تَقدّمَ ذكرُه لفظاً أو معنىً أو حُكماً، وهو متصلٌ ومنفصلٌ، فالمنفصلُ: المستقلُّ بنفسِه.

والمتصلُ: غيرُ المستقلِّ، ولا يُعدَلُ عنهُ إلاَّ لمانعٍ. وهوَ مستترٌ وبارزٌ.

وينقسمُ المضمرُ إلى مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ، فالأوَّلانِ متصلٌ ومنفصلٌ، والمجرورُ متصلٌ لا غيرُ، فهذهِ خمسةٌ: الأولُ ضربتُ: وضَرَبْتُ إلى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ. والثاني: أنا إلى هنَّ. والثالثُ: ضرَبنِي إلى ضَرَبَهُنَّ. والرابعُ: إيايَ إلى إياهنَّ. والخامسُ: غُلامي ولي، إلى غلامِهنَّ ولَهُنَّ.والفصلُ المرفوعُ المنفصل بينَ المبتدأِ حالاً أو أَصلاً مطابقاً لهُ، وبينَ الخبرِ معرفةً أو أفعلَ من كذا لا محلَّ لهُ، وقيلَ مبتدأٌ ما بعدَهُ خبرُهُ، ويتقدمُ قبلَ الجملةِ ضميرُ غائبٍ يسمَّى ضميرَ الشأنِ، والقصةِ يُفَسَّرُ بها.

الإشارةُ: ما وُضعَ لمشارٍ إليهِ وهيَ خمسةٌ: ذا للمذكرِ، ولمثناهُ ذانِ وذَينِ، وللمؤنثِ تاء ونحوُها، ولمثناهُ تانِ وتينِ، ولجمعِهما أُولاءِ مداً وقصراً وتدخلُ عليها هاءُ التنبيهِ، ويتصلُ بها حرفُ الخطابِ.

الموصولُ: ما لا يتمُّ جُزءاً إلاَّ بصلـةٍ وعـائدٍ، وصلتُـهُ جملةٌ خبريـةٌ وصلـةُ الألِـفِ والـلامِ اسـمُ فـاعلٍ أو مفعولٍ. وألفاظُهُ: الذي والتي واللذانِ واللّتان بـالألِفِ والياءِ، والأُلَىٰ والذيـنَ والذَيـنَ واللائـي والـلاءِ واللاتيْ واللواتِي، وما ومَـنْ وأيٌّ وأيَّـةٌ وذو الطائيـةُ، وذا بعدَ ما التي للإستفهامِ والألِفُ واللامُ.

أسماءُ الأفعالِ: ما كانَ بمعنَى الأمرِ أو الماضي.

الأصواتُ: كلُّ لفظٍ حُكيَ بهِ صوتٌ أو صُوِّتَ بهِ للبهائمِ.

المركباتُ: كلُّ اسمٍ من كلمتينِ ليسَ بينَهُما نِسبةٌ، فإن تضمنَ الثاني حرفاً بُنِيَا كخمسـةَ عشْرَ وإلا بُـنِيَ الأولُ فقطْ كَبَعْلَبَكَّ.

الكناياتُ: هي التعبيرُ عن شـيءٍ معيَّـنٍ بلفـظٍ غيرِ صريحٍ في الدلالةِ عليهِ نحوُ كمْ وكـذا للعـددِ وكيـتَ وذيتَ للحديثِ. ومُمَـيِّزُ كَـمِ الاسـتفهاميةِ منصـوبٌ مفردٌ، والخبريةِ مجرورٌ مفردٌ، ومجموعٌ بعضُ الظروفِ منها ما قُطِعَ عنِ الإضافة لفظاً ونُويَ معناهُ وهي قبـلُ

وبعدُ والجهاتُ الستُّ فتبنى على الضمِّ وأُجرِيَ مُجرَاها لا غيرُ، وليسَ غيرُ، وحسبُ، فإنْ أُضيفتْ قبلُ وبعدُ وأخواتُها أو قُطِعتْ عنها لفظاً أو معنىً أو نُويَ ثبوتُ لفظِهِ أُعْرِبتْ نصباً على الظرفيةِ أو خفضاً بِمِنْ ومنها حيثُ وإذا وإذْ وأينَ وأَنَّى ومتى وكيفَ وأيانَ ومذْ ومنذُ ولدى بلغاتِها، وقطُّ، وعَوْضُ.

ويجوزُ أن يُبنى على الفتحِ الظرفُ المضافُ إلى الجملةِ، وإذ وكذا مثلُ وغيرُ معَ ما وأَنْ وأَنَّ.

العددُ: ما وُضعَ لِكمِّيةِ آحادِ الأشياءِ ويجرِي على القياسِ منها الواحدُ والاثنانِ وما كانَ على صيغةِ فاعلٍ، ويجري على عكسِ القياسِ من الثلاثةِ إلى العشرةِ وكذا العشرةُ إن لم تركبْ وصيغةُ فاعلٍ يُفردُ أو يُضافُ لما اشتُقَّ منهُ أو لما دونَهُ أو ينصبُ ما دونَه.

الفعلُ: ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ. ومنْ خواصِّهِ دخولُ قدْ والسينِ وسوفَ والجوازمِ ولحوقُ تاء فعلتُ وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ.

وهوَ ينقسمُ إلى ماضي ومضارعٍ وأمرٍ، وإلى متعدٍّ ولازمٍ وإلى تامٍّ وناقصٍ، وإلى مبنيٍّ للفاعلِ، ومبنيٍّ للمفعولِ، وإلى مُتصرفٍ وجامدٍ.

الماضي: ما دلَّ على زمانٍ قبلَ زمانكَ الذي أنتَ فيهِ. وهوَ مبنيٌّ على الفتحِ ما لَمْ يتصلْ بهِ واوُ الجماعةِ فيُضمُّ أو الضميرُ المرفوعُ المتحركُ فيُسكّنْ.

المضارعُ: ما أشبهَ الاسمَ بأحدِ حروفِ نأيتُ لوقوعِهِ مُشْتَرَكاً، وتخصيصِهِ بالسينِ وسوفَ. وهوَ معربٌ ومبنيٌّ وبناؤهُ مع نونِ التوكيدِ ونونِ النسوةِ ويُسكّنُ ما قبلَها. والمعربُ صحيحٌ ومعتلٌّ، فالصحيحُ: إنِ اتصلَ بهِ ضمائرُ الأمثلةِ الخمسةِ رُفِعَ بالنونِ، ونُصبَ وجُزِمَ بحذفِها.

وإن جُرِّدَ عنها فبالضمةِ والفتحةِ والسكون. والمعتلُّ بالواوِ والياءِ بالضمةِ تقديراً والفتحةِ لفظاً والحذفِ. والمعتلُّ بالإلفِ بالضمةِ والفتحةِ تقديراً والجزمُ بالحذفِ.

وينتصبُ: بأنْ ولنْ وإذنْ وكيْ، وبأنْ مقدرةً بعدَ حتّى ولامِ كيْ ولامِ الجحُودِ، وهيَ الّتِي بعدَ كونٍ ماضٍ منفيٍ، وبعدَ الفاءِ الواقعةِ بعدَ الأمرِ أوِ النهيِ، أوِ النفيِ، أوِ الإِستفهامِ، أو التمنّي، أو العرْضِ بشرطِ كونِ ما قبلَها سبباً لما بعدَها، وبعدَ واوِ الجمعِ الواقعةِ بعدَ ذلكَ وبعدَ أوِ الّتِي بمعنى إلى أو إلاَّ معَ أنْ، وبعدَ حروفِ العطفِ إذا كانَ المعطوفُ عليهِ اسْماً.

وينجزمُ: بلمْ ولَمَّا ولامِ الأمرِ، ولا في النَّهيِ، وبكلِمِ المجازاةِ تجزمُ فعلَ الشرطِ وجزاءَهُ إن كانا مضارعين، أوِ الأولُ، وإن كانَ الثاني فالوجْهانِ، وهي: إنْ، ومهْما وإِذْما، وحيْثُما، وأينَ، ومتى، ومَنْ، ومَا، وأيٌّ، وأنَّى.

ويُجزمُ بإِنْ مقدرةً بعدَ الأمرِ والنَّهيِ والاستفهامِ، والتمنِّي والعَرْضِ والتحضِيضِ معَ قصدِ السَّببيَّةِ.

الأمرُ: صيغةٌ يُطلبُ بها الفعلُ من الفاعلِ المخاطَبِ بحذفِ حرفِ المضارَعَةِ. ويبنَى آخِرُهُ على السكونِ،

وبحذفِ حرفِ النونِ في الأمثلةِ الخمسةِ، وحروفِ العلةِ في المعتلِ.

المتعدي وغيرُه: فالمتعدِي: ما يتوقفُ فهمُهُ على متعلِّقٍ.

وغيرُ المتعدي بخلافِهِ. والمتعدي يكونُ إلى واحدٍ، وإلى اثنينِ وإلى ثلاثةٍ كأعْلَمَ. وآلةُ التعدي: الهمزةُ والتضعيفُ وبعضُ حروفِ الجرِّ يصيرُ بها اللازمُ متعدياً.

أفعالُ القلوبِ: ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ. تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ لبيانِ ما هيَ عنْهُ فتنَصِبُ الجزأينِ وَتُعَلَّقُ قبلَ الإستفهامِ والنفيِ واللاّمِ، ويجوزُ فيها الإلغاءُ إذا توسطتْ أو تأخرتْ.

الأفعالُ الناقصةُ: ما وُضِعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ. وهيَ كانَ، وصارَ، وأصبحَ، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وآضَ، وعادَ، وغدَى،

وراحَ، وما زالَ، وما انْفَكّ،وما فَتِئَ، ومـا بَـرِحَ،ومـا دامَ، وليسَ.

تَرفعُ المبتدأَ اسماً لها، وتنصبُ الخبرَ خبراً لها. ويجـوزُ تقديمُ أخبارِهَا على أسمائِها، وأما عليها فقسـمٌ يجـوزُ وهو مِنْ كانَ إلى راحَ. وقسمٌ لا يجوزُ وهوَ مـا أولـه ما، وقسمٌ مُخْتَلفٌ فيهِ وهو ليسَ. ويجـوزُ في بعضِهـا أنْ يكونَ تاماً إذا كانَ بمعنى الثبوتِ ونحوِهِ.

ويلحقُها في العملِ أفعالُ المقارَبةِ وهـي: مـا وُضعَ لدنُوِّ الخبرِ رجاءً أو حُصولاً، أو أَخْـذاً فيـهِ، فـالأولُ: عسَى. والثـاني: كـادَ. والثـالثُ: جعـلَ وطفِـقَ، وكَرَبَ، وأخذَ وأَوشـكَ. وقـد تكـونُ تامـةً، ويجـوزُ حذْفُ خبرها.

المبنيُّ للفاعِلِ: هو ما ذُكرَ فاعلُهُ ولم تُغَيَّرْ صيغَتُـهُ.

والمبنيُّ للمفعولِ هو: ما حُذِفَ فاعِلُـهُ وأُقِيْـمَ مفعُولُـه مُقامَه، فإنْ كـانَ ماضيـاً ضُـمَّ أولُـه وكُسِـرَ مـا قبـلَ آخِرِه. وإن كـانَ مضارعـاً ضُـمَّ أولُـه وفُتِـحَ مـا قبـلَ

آخِرِهِ. ولكَ في نحوِ قالَ وباعَ الضَّمُ والكسْرُ والإشمامُ.

الأفعالُ الجامدةُ: وهي نِعمَ وبئسَ وحبَّذا، وعسَى، وليسَ وفِعْلاءُ التعجبِ، وكذا حاشَا، وخلاَ وعدَى في الاستثناءِ، وما عدا هذا فمتصرفٌ.

فِعْلاءُ التعجبِ ما وُضعَ لإنشاءِ التعجبِ وهما: ما أفَعَلَهُ وأفعِل بهِ.

ولا يُبنيانِ إلاَّ مما يُبنى منه أَفْعُلُ التفضيلِ. ويُتَوَصَّلُ في الممتنعِ بمثلِ ما أشَدَّ وأَشدِدْ.

ولا يُتصَرَّفُ فيهما بتقديمٍ، ولا فصلٍ غالباً.

وما مبتدأٌ نكرةٌ عندَ سيبويهِ، وما بعدَها الخبرُ. موصولةٌ عندَ الأخفشِ والخبُر محذوفٌ. وبهِ فاعلٌ عندَ سيبويهِ. ومفعولٌ عندَ الأخفشِ. والباءُ للتَّعْدِيةِ أو زائدةٌ.

أفعالُ المدحِ والذمِ: ما وُضعَ لإنشاءِ مدحٍ أو ذمٍ. وهي: نِعمَ وبِئسَ وساءَ وحبَّذا وفاعِلُهُ ذا. وفاعلُ الثلاثةِ الأُوَل معرَّفٌ باللامِ أو مضافٌ إلى المعرَّفِ بهِ،

أو مضمرٌ مميَّزٌ بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييزِ أو بما وبعدَ ذلكَ وبعدَ ذا المخصوصُ بالمدحِ والذمِّ. وهوَ متبدأٌ ما قبلَهُ خبرُهُ. أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. وشرطُه مطابقةُ الفاعِلِ.

الحرفُ: ما دلَّ على معنًى في غيرِه. وهو عاملٌ وهاملٌ. ومن الأوَّلِ حروفُ الجرِّ، وهي: ما وُضِعَ للإفضاءِ بفعلٍ أو شِبهِهِ أو معناهُ إلى ما يليهِ. وهيَ مِنْ وإلى وحَتّى وفي والباءُ واللاّمُ، ورُبَّ وَوَاوُها، وَوَاوُ القسمِ وتاؤهُ وباؤُهُ، وعَنْ وعلى والكافُ ومذْ ومنذُ وحاشَا ، وعدَى وخلاَ.

والحروفُ المشبهةُ: وهي: إنَّ وأَنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليْتَ، ولعلَّ لها صدرُ الكلام سِوَى أَنَّ. وتلحقُها ما فتُلغَى على الأفصَحِ. ويجوزُ العطفُ على اسمِ المكسورةِ لفظاً أو حُكماً بالفرعِ دونَ المفتوحةِ بشرطِ مضيِّ الخبرِ لفظاً أو تقديراً. ولكنَّ كذلك.

وتُخَفَّفُ المكسورةُ فيلزمُها اللامُ. ويجوزُ إلغاؤها. وتخفَّفُ المفتوحةُ فتعَملُ في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ. وكأنَّ

مع التخفيفِ تُلغى على الأفصحِ وكذا لكنَّ على الأكثرِ. وأُجيزَ ليتَ زيداً قائماً.

وحروفُ المصدرِ: ما وهيَ غيرُ عاملةٍ، وأَنْ وأنَّ.

وأمَّا الهاملُ: فمِنْ ذلكَ حروفُ العطفِ وهي: الواوُ والفاءُ وثُمَّ وحتّى وأوْ وإمَّا وأَمْ ولاَ وبلْ ولكنْ.

وحروفُ التنبيهِ: ألاَ وأَمَّا وَهَا. وحروفُ النداءِ: يا وأَيَا وهَيَا وأَيْ والهمزةُ.

وحروفُ الإيجابِ: نَعَمْ وبَلَى وإِي وأَجَلْ وجَيْرِ وإِنَّ.

وحروفُ الزيادةِ: إِنْ وأَنْ وما ولاَ ومِنْ والباءُ واللامُ.

وحروفُ الشرطِ: إِنْ وَلَوْ وإمَّا فإِنْ للإستقبالِ وهيَ عاملةٌ ولَوْ لِلْمُضيِّ، ويلزمانِ الفعلَ لفظاً أو تقديراً.

وحروفُ التحضيضِ: هلاَّ وأَلاَّ وَلَولا وَلَومَا، ويلزمُها الفعلُ لفظاً أو تقديراً. وحرفا التفسيرِ: أَيْ وأَنْ. وحرفُ التوقُّعِ قدْ وحرفا الإستفهامِ: الهمزةُ

وهلْ. وحرفُ الردعِ: كلاَّ وبمعنَى حقاً وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ تلحقُ الماضِي لتأنيثِ المسندِ إليهِ، فإنْ كانَ ظاهراً غيرُ حقيقيٍ فمخَيَّرٌ.

ونونُ الوِقايَةِ معَ الياءِ لازمةٌ في الماضِي، وفي المضارعِ عارياً عنْ نونِ الإعرابِ، وأنتَ معَ النونِ، ولَدُنْ وإنَّ وأخواتِها مُخَيَّرٌ. ويُخْتارُ إلحاقُهَا في ليتَ ومِنْ وعَنْ وقَد وقَطْ وعكسُها لعلَّ.

ونونُ التوكيدِ خفيفةٌ ساكنةٌ ومشدَّدةٌ مفتوحةٌ معَ غيرِ الألفِ. وتَخْتَصُّ بالفعلِ الإنشائِي، وقَلَّتْ في النَّفْيِ، وما قبْلَها معَ ضَمِيرِ المذَكَّرَيْن مَضْمُومٌ، ومعَ المخاطبةِ مكسورٌ، وفيما عدا ذلكَ مفتوحٌ.

وتقولُ في التثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ اضْرِبانِّ واضْرِبْنَانِّ، ولا تَدْخُلُهُمَا الخفيفةُ، والمخفَّفَةُ تُحذفُ للساكنِ، وفي الوقفِ فيرُدُّ ما حُذِفَ لأجْلِها.

والمفتوحُ ما قبلَها تُقْلبُ ألِفاً كقولِكَ في قِفْنَ قِفَا.

[انتهى الكتاب]